مجلس الأمن يستيقظ في مواجهة الأزمة الإنسانية في سوريا

نيويورك/وكالات

أعلن دبلوماسيون، أن مجلس الأمن الدولي سيتبنى غدا قرارا يسمح لقوافل وكالات الأمم المتحدة للعمل الانساني وشركائها بتقديم مساعدات إلى ملايين المدنيين السوريين عبر استخدام المعابر الحدودية وخطوط النزاع داخل البلاد.

وبعد أسابيع من المفاوضات، أعدت استراليا والأردن ولوكسمبورغ النص لعرضه للتصويت بينما لم تبد روسيا، التي استخدمت حق النقض (الفيتو) أربع مرات لمنع تبني قرارات ضد دمشق، أي رد فعل حتى الآن.

وقال السفير الرواندي اوجين ريشار غاسانا، الذي يترأس مجلس الأمن الدولي، خلال يونيو "نحن قريبون من اتفاق جيد جدا".

من جهته، صرح السفير الروسي في الامم المتحدة فيتالي تشوركين صباح الجمعة عن تفاؤله. وقال تشوركين لم يبق سوى بندين "غير مقبولين" في النص بالنسبة لروسيا، بدون أن يضيف أي تفاصيل.

وستمر القوافل عبر أربع نقاط حدودية، اثنتان في تركيا (باب السلام وباب الهوا) ونقطة في العراق (اليعربية) ونقطة في الاردن (الرمثا).

وتتهم الامم المتحدة النظام السوري بوضع عقبات بيروقراطية وتعسفية امام تسليم شحنات المساعدات الانسانية.

وبسبب هذه القيود وغياب الأمن، يحتاج 10,8 ملايين سوري إلى مساعدة بينهم 4,7 ملايين عالقون في مناطق يصعب الوصول اليها بسبب القتال او تحت حصار تفرضه السلطات السورية او مسلحو المعارضة.

وينص القرار على "آلية مراقبة" بأشراف الأمين العام للامم المتحدة بان كي مون "للتأكد من الطبيعة الانسانية لشحنات الاغاثة".

وتعتبر الامم المتحدة أن هذا النظام من شأنه أن يسمح بايصال مواد غذائية وأدوية إلى ما بين 1,3 و1,9 مليون مدني اضافي معظمهم في مناطق تسيطر عليها المعارضة المسلحة.

ويقضي مشروع القرار بأن "يسمح للوكالات الانسانية التابعة للامم المتحدة وشركائها باستعمال طرق عبر خطوط الجبهة ونقاط العبور الحدودية (...) لتأمين تقديم المساعدة الإنسانية بما في ذلك المواد الطبية والجراحية إلى الاشخاص الذين يحتاجون إليها عبر اقرب الطرق".

وسيسمح لهذه القوافل الانسانية بالعمل لمدة 180 يوما قابلة للتجديد من قبل مجلس الأمن الدولي.

وهذا هو أول قرار خاص بالمساعدات الانسانية يصدر عن مجلس الأمن منذ اندلاع الحرب الاهلية في سوريا، التي سقط ضحيتها أكثر من 160 ألف شخص، قبل ثلاثة اعوام.

وتواجه المفاوضات حول النص عقبات عدة، إذ تصر روسيا على ان يسمح للسلطات السورية بالتدقيق في العمليات، بينما يطالب الغرب بأن تجري بأكبر قدر ممكن من السلاسة. كما ينص القرار على امكانية فرض مزيد من العقوبات على سوريا إذا لم تنفذ القرار.

ويقضي القرار بفرض "إجراءات اضافية في حال عدم امتثال أي من الأطراف السورية" للنص، على أن يصدر أي قرار في هذا الشأن عن مجلس الأمن الدولي، ويمكن بذلك لروسيا منع تبنيه.

ويطالب مجلس الأمن المتحاربين بتسهيل نقل المساعدات الإنسانية "بدون عوائق" وأن يضمنوا أمن الفرق الإنسانية.

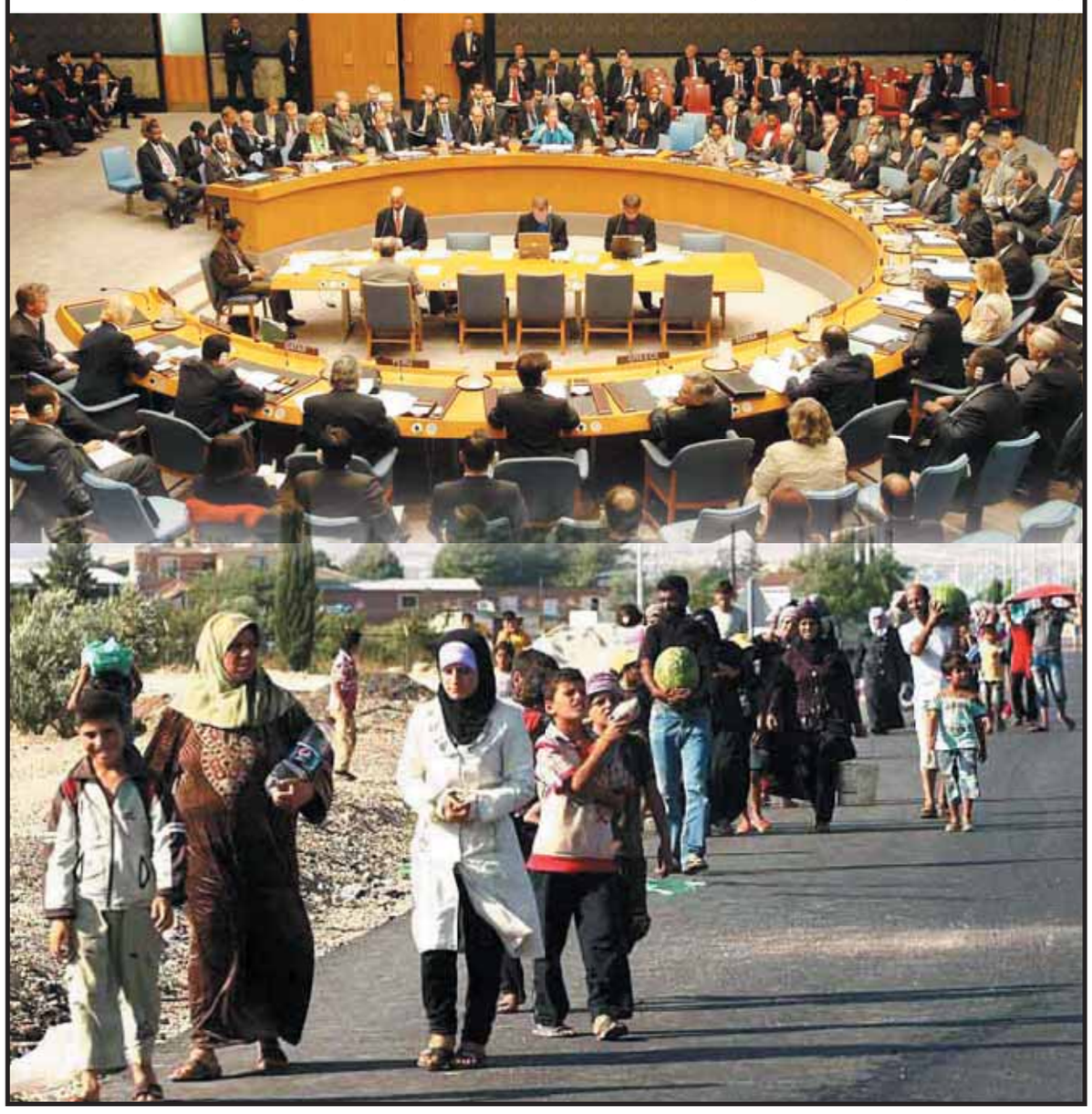

«الأمم المتحدة» تحذر من غرق العراق في الفوضى

بغداد/ وكالات

حذر نيكولاي ملادينوف، ممثل الأمم المتحدة الخاص في العراق أمس، من أن يغرق العراق في الفوضى، ما إذا لم ينجح برلمان البلاد المقسم في إحراز تقدم حول تشكيل الحكومة خلال جلسته اليوم، مطالبا جميع النواب بحضور الجلسة.

وأضاف الممثل الأممي في بيان له أن عدم إحراز تقدم في اختيار من يشغل أرفع ثلاث مناصب حكومية وهي الرئيس ورئيس الوزراء ورئيس البرلمان "سيخدم فقط مصالح من يسعون لتقسيم شعب العراق وتدمير فرصة في إحلال السلام والرخاء".

وأكد زعيم "ائتلاف متحدون للإصلاح" العراقي أسامة النجيفي، من أن العراق أمام مفترق طرق يمكن أن يؤدي إلى "حرب أهلية" ما لم يتم تشكيل حكومة وحدة، كما جاء في بيان له نشره موقع السومرية نيوز الإخباري.

وأضاف النجيفي أنه حين غابت "الفرصة لشراكة حقيقية، فكان الانفراد والتسلط والإقصاء والتهميش والتجاوز على الدستور، ما ولد مناخا من التمرد والثورة خاصة في المحافظات السنية"، مشيرا أن تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" استغل الوضع والفساد الذي "ينخر" المؤسسة العسكرية، "فجاء الانهيار الأمني الخطير".

عقوبات أوروبية على قادة أوكرانيين في دونيتسك ولوغانسك

أضاف الاتحاد الأوروبي أمس إلى لائحته للشخصيات الاوكرانية الموالية لروسيا الخاضعة لعقوبات بسبب تورطها في النزاع الاوكراني، أسماء ابرز المسؤولين في جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك المعلنتين من جانب واحد.

ويعتبر الكسندر بورورداي "رئيس وزراء جمهورية دونيتسك الشعبية"، كبرى المدن الانفصالية الموالية لروسيا في الشرق، أبرز شخصية بين الاسماء الاحد عشر التي اضيفت إلى اللائحة وكشفت عنها الجريدة الرسمية للاتحاد الاوروبي في بروكسل.

وقد وضع سفراء الدول الأعضاء الـ28 في الاتحاد الأوروبي في بروكسل الصيغة النهائية لقرار اضافة هذه الاسماء الجمعة.

ويضاف هؤلاء إلى 61 مسؤولا روسيا أو أوكرانيا مواليا لروسيا سبق وفرضت عليهم عقوبات تمثلت بتجميد اصول في الاتحاد الأوروبي وحظر الحصول على تأشيرات دخول "بسبب ارتكابهم أعمالا تسيء إلى وحدة وسيادة واستقلال أوكرانيا".

وأضافة إلى بورورداي، تستهدف العقوبات "وزير الأمن" في "جمهورية دونيتسك الشعبية" الكسندر خوداكوفسكي و"نائب رئيس الوزراء" الكسندر الكسندروفيتش و"وزير الاعلام" الكسندر خرياكوف. وقد قدم هذا الأخير على انه "المسؤول عن الأنشطة الدعائية الموالية للانفصاليين" في دونيتسك.

وتضم اللائحة أيضا نيكولاي كوزيتسين الذي قدم على انه "قائد قوات القوزاق" المتهمة بمقاتلة "القوات الحكومية الأوكرانية"، بحسب الاتحاد الأوروبي.

ويأتي تشديد العقوبات الأوروبية المحدود بينما تتواصل المعارك في دونيتسك ولوغانسك اللتين تحاول القوات الحكومة الأوكرانية محاصرتهما.

من جهة أخرى، قررت الحكومة الكندية فرض سلسلة جديدة من العقوبات الاقتصادية وحظر السفر على 14 مسؤولا أوكرانيا موالين لروسيا، بحسب بيان نشره السبت رئيس الوزراء الكندي ستيفن هاربر.

وقال هاربر الذي يستهدف 14 أوكرانيا موالين لروسيا أن "احتلال روسيا غير القانوني لشبه جزيرة القرم في أوكرانيا ونشاطها العسكري الاستفزازي لا يزالان يثيران قلق كندا والمجتمع الدولي بشكل خطير".

وفرضت العقوبات الاقتصادية وحظر السفر "ضد 14 شخصا اتخذوا إجراءات عنيفة ترمي إلى ضرب السيادة الاوكرانية وانتهاك وحدة أراضي أوكرانيا"، بحسب البيان.

وقال رئيس الوزراء الكندي من جهة أخرى أن "كندا تدعم خطة السلام التي طرحها الرئيس بترو بوروشنكو وسنواصل ممارسة الضغوط على روسيا مع حلفائنا وشركائنا"، مبديا استعداده "لاتخاذ إجراءات أخرى عند الضرورة".

تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات .. تتمات ..

الرئيس يشدد

لافتا إلى أنه سيتم اتخاذ كافة الاجراءات القانونية الرادعة بحق كل من تسول له نفسه المساس بالأمن والاستقرار والهدوء والسكينة العامة.

وأشار إلى أن المسؤولية الأمنية هي أولوية مطلقة في قوام الدولة والحكومة والمجتمع ويجب أن يكون كل مسؤول قادراً على أداء مسؤوليته وواجباته الأمنية علىً الوجه المطلوب.

الرئيس يستقبل

وحث خلال استقباله امس على حدة كلاً من ممثلي قبائل البوطهيف وبلحارث وأعضاء من لجنة الوساطة بين الجانبين بحضور وكيلي محافظة الجوف الشيخ منصور سالم عبدان والشيخ خالد محمد هضبان وعدد من المشائخ من الجانبين. الجميع على ضبط النفس وتفويت الفرصة في التصعيد والانـزلاق إلى أتون صراعات وتناحر لا يخدم الطرفين بل سيجلب معه مزيدا من الفرقة والشتات والمآسي، في النهاية سيحتكم الجميع إلى الحوار باعتباره الوسيلة المثلى لحل أي خلاف أو تباين مهما كان.

ووجه الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي بوقف كل الاعتداءات والمظاهر المسلحة من خلال الجلوس مع ممثلين عن الجانبين لوضع حل عادل وحاسم لهذه القضية وتفويت الفرصة على من لا يريد لهذه المنطقة وأبنائها السلام والوئام والتعايش السلمي باعتبار الجميع أبناء منطقة واحدة بعيدا عن الحسابات الضيقة والمآلات التي يريد البعض الانجرار إليها...

ودعا الأخ الرئيس الجميع في هذا الشهر الفضيل إلى نبذ العنف والفرقة وحل هذه المشكلة التي خلفت ضحايا أبرياء بين الطرفين بالحوار والسلم..

دعم خليجي

واستطرد العريفي قائلا :" نحن في بعثة مجلس التعاون نؤكد دعمنا المطلق لجميع الإجراءات والقرارات التي تتخذها القيادة السياسية اليمنية لاستعادة السيطرة على محافظة عمران »كون ذلك يمثل حقا سياديا مشروعا بل وواجبا على الدولة«.

ودعا رئيس بعثة مجلس التعاون الخليجي »كافة الأطراف في عمران إلى وقف التصعيد والعودة إلى التهدئة والالتزام بالإجماع الوطني الذي عبرت عنه الوثيقة النهائية لمؤتمر الحوار الموقعة من كافة الأطراف، المتمثلة في تسليم الأسلحة المتوسطة والثقيلة والعمل السياسي البناء«.

وأكد السفير العريفي أن المبادرة الخليجية تحظى بدعم دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي .

واستدرك قائلا :»لكن من يحميها وينفذها هو الشعب اليمني الذي أحاط تنفيذ مراحلها الأولى والثانية برغبة شعبية كان لها الفضل بعد الله سبحانه وتعالى وتوافر الإرادة السياسية في تجاوز اليمن الكثير من التحديات التي حفلت بها المرحلتان الأولى والثانية«.

وعبر عن ثقة الخليجيين في أن »الشعب اليمني قادر على تخطى كافة الصعوبات والتعقيدات القائمة".

وتابع قائلا:" ومثلما جرى تحقيق إنجازات باهرة في تنفيذ المراحل السابقة من المبادرة التي تزامن تنفيذها مع تصاعد مماثل وربما أخطر للتعقيدات والتحديات الأمنية، سيتم استكمال تنفيذ المرحلة الثالثة بنجاح مماثل والعبور الآمن إلى مرحلة التحول السياسي المنشود.

الاتحاد الأوروبي

داعيا إلى ضرورة تسليم كل الأطراف للأسلحة والذخيرة إلى السلطات الوطنية بما ينسجم مع توصيات مؤتمر الحوار الوطني والمشاركة الكاملة في العملية السياسية تحت قيادة الرئيس هادي. مشيرا إلى أن قرار مجلس الأمن 2140 إشارة واضحة إلى أي معرقل يهدد السلم والأمن والاستقرار في اليمن.